

بدعوى تعارضه مع القيم الغربية □□ الحكومة النمساوية تتجه لحظر دستوري لـ "الإسلام السياسي"



الثلاثاء 1 سبتمبر 2026 09:40 م

بدأت الحكومة النمساوية رسميًا صياغة مقترح لفرض حظر دستوري على "الإسلام السياسي"، بعد دعوة ووجهها المستشار النمساوي كريستيان ستوكر □

وتأتي هذه التحركات كجزء من جهود أوسع تقودها وزيرة الاندماج والشؤون الأوروبية، كلوديا باور، لإعداد مسودة قانون تُعرض على الشركاء في الائتلاف الحكومي لحظر هذا الفكر دستوريًا، باعتباره "غير متوافق مع الديمقراطية والقيم الغربية" وفقًا لرؤية الحكومة □

وأفادت هيئة الإذاعة النمساوية (ORF) مؤخرًا بأن باور تُعدّ المقترح ونعتزم إرسال ملخص له إلى الحزبين الديمقراطي الاجتماعي النمساوي (SPÖ)، والنمسا الجديدة والمنتدى الليبرالي (NEOS). وأكدت باور ذلك لاحقًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي □

ستوكر: الإسلام السياسي "غير متوافق مع الديمقراطية"

وكان ستوكر قد أثار التشريع المحتمل لأول مرة في مقابلة مع صحيفة "هويته" (Heute) في 28 أغسطس □ وعبر عن نيته تنفيذ قانون دستوري بشأن الإسلام السياسي، والذي وصفه بأنه "غير متوافق مع الديمقراطية والقيم الغربية".

وفي بيان له، قال ستوكر: "لا أريد أن ينشأ أطفالنا وأحفادنا في دولة إسلامية". وأكد أن كل شخص في النمسا حر في اعتناق ما يريد واختيار أي عقيدة يشاء، "ولكن عندما يتم التعامل مع المؤمنين وغير المؤمنين بشكل مختلف، وحيث لا تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية، وحيث لا تُحترم مؤسساتنا وسلطاتنا ومحاكمنا، فإن تلك الحرية تنتهي".

المدارس الإسلامية في فيينا

وزعم أن هناك أغلبية نسبية من الطلاب المسلمين في مدارس فيينا، ولكن "السؤال الحاسم هو: هل سيصبح هؤلاء الطلاب ديمقراطيين يقبلون ويلتزمون بنظامنا القانوني ويعيشون إلى جانب مجتمعنا؟ أم سيصبحون إسلاميين ويتأثرون سياسيًا؟"

واستشهد ستوكر برقم صدر حديثًا يفيد بأن التلاميذ الذين ينتمون إلى الديانة الإسلامية يمثلون 41.2% في المدارس الابتدائية والمتوسطة في فيينا، مما يشكل أغلبية نسبية □

وأضاف: "لا يمكن السماح بحدوث ذلك في هذا البلد، أن يعطي الواعظ الأشياء بدلاً من البرلمان □ لا يجوز أن تحدد شرطة الأخلاق في المدارس ما يجب أن ترتديه الفتيات أو كيف يجب أن يتصرفن □ ولا يمكننا أيضًا تجاهل أسس (جريمة الشرف) مع معاقبة الفعل نفسه فقط □ ولهذا السبب أنا مع تنظيم هذا الأمر على المستوى الدستوري أيضًا".

وأعادت باور نشر البيان، مضيفة: "سنحارب الإسلام السياسي بكل الوسائل المتاحة".

يأتي ذلك في أعقاب مقترح سابق قدمه حزب الحرية (FPÖ) في مارس 2026، يحظر الأنشطة الداعمة للإسلام السياسي أو أهدافه، ويحل المساجد والمنظمات التي تعتبر جزءًا من الإسلام السياسي، ويصادر أصولها، ويحتمل أن يسحب الجنسية النمساوية من الأعضاء/المؤيدين □

لطالما كانت النمسا قلقة بشأن الإسلام السياسي، حتى إنها أطلقت "مركز توثيق الإسلام السياسي" في عام 2020. ويعرف المركز الإسلام السياسي بأنه "أيديولوجية استعلاء تهدف إلى التأثير على المجتمع والثقافة والدولة والسياسة و/أو نظام الحكم أو تغييرها وفقًا للقيم والمعايير التي يعلنها فاعلو الإسلام السياسي بأنها إسلامية، ولكنها ليست مشتركة بين غالبية المسلمين وتتعارض بشكل واضح مع سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان".

والهدف من المركز هو البحث والتوثيق والإبلاغ عن التأثيرات الأجنبية المحتملة على الجمعيات الإسلامية الناشطة في النمسا

ودرست أبحاثه دور جماعة الإخوان المسلمين في النمسا، وتأثير مديرية الشؤون الدينية التركية (ديانت)، وحتى وجود حزب الله وحماس

عندما تم تأسيس المركز، أكدت وزيرة الاندماج آنذاك، سوزان راب، أن النمسا تريد التمييز بين الإسلام كدين وما وصفته بالأيديولوجية المتطرفة للإسلام السياسي وقالت على وجه التحديد إن الحكومة لا تضع المؤسسات الإسلامية أو المسلمين عمومًا موضع الشبهة

يناقش تقرير الوضع الوطني الصادر عن المستشارية الفيدرالية النمساوية لعام 2025 "الإسلام السياسي" كتهديد أمني ويميز بين الإسلاموية العنيفة/الصلبة والإسلاموية "الناعمة"، والتي يصفها بأنها محاولات لدفع الأجندات الإسلاموية من خلال الوسائل القانونية والسياسية

<https://www.jpost.com/international/article-907254>